«سنضطر لبحث خيارات أخرى كاللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لكي ينهض بمسؤولياته»

شكري: الموقف التفاوضي بشأن سد النهضة لا يُبشر بخير

القاهرة ـ خديجة حمودة

استعرض وزير الخارجية سامح شكري المستجدات الخاصة بملف سد النهضة، وذلك خلال مشاركته، امس في ندوة بعنوان «الديبلوماسية المصرية: التعامل مع التحديات الراهنة».

وأكد شكري التزام مصر بنهج التفاوض على مدار السنوات الماضية، وتحليها بنوايا صادقة تجاه التوصل إلى اتفاق منصف وعادل لهذه الأزمة، على نحو يحقق مصالح الدول الثلاث، إلا أن الموقف التفاوضي الأخير لا يبشر بحدوث نتائج إيجابية مع استمرارية نهج التعنت الإثيوبي على نحو ستضطر مصر معه لبحث خيارات أخرى كاللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لكي ينهض بمسؤولياته في تدارك التأثير على السلم والأمن الدوليين عبر الحيلولة دون اتخاذ إثيوبيا إجراء أحادي يؤثر سلبا على حقوق مصر المائية.

نظم الندوة مجلس الأعمال المصري للتعاون الدولي برئاسة م.معتز رسلان، وبحضور عدد من قيادات المجلس، وذلك بمقر وزارة الخارجية، وهي الندوة التي تم أيضا بث فعالياتها عبر تقنية الفيديو كونفرانس بثا مباشرا.

وصرح المستشار أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، بأن الوزير سامح شكري استعرض التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا وتداعياتها على النظام الدولي.

وأوضح أن تفشي الوباء قد أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، وأرغم الدول على تبني سياسات للحد من انتشار الفيروس كان لها انعكاسات مباشرة على السلوك الفردي للمستهلكين وأرباب الأعمال وتفضيلاتهم وأولوياتهم، وأنه تسبب أيضا في إعادة إحياء مفهوم الدولة الوطنية القوية على ضوء كونها الكيان الوحيد القادر على مواجهة تفشي الوباء والتعامل مع آثاره بشكل شامل.

وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال مشاركته في ندوة «الديبلوماسية المصرية: التعامل مع التحديات الراهنة»

وأشار الوزير أيضا إلى أن الجائحة أدت إلى استقطاب غير مسبوق بين الدول وسط تبادل الاتهامات بشأن تعاملها مع الأزمة، وكشفت أوجه قصور عديدة في المنظومة الدولية الحالية في التصدي لتبعات الأزمة والتعامل معها.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الوزير شكري تطرق كذلك لعدد من القضايا والأزمات التي تواجهها مصر في محيطها وعلى رأسها الأوضاع في ليبيا، مشيرا إلى نتائج اجتماع القاهرة الذي دعت إليه مصر انطلاقا من حرصها على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للدولة الليبية، ونتج عنه التوصل إلى مبادرة سياسية شاملة لإنهاء الصراع في ليبيا، حيث أكد الوزير شكري أن المبادرة تتسق مع الجهود والمبادرات الدولية والأممية القائمة، وتهدف إلى ضمان التمثيل العادل لكل أقاليم ليبيا الثلاثة، وتوحيد مؤسساتها وتنظيم دورها بما يؤهلها للاضطلاع بمهامها ويضمن التوزيع العادل والشفاف للثروات الليبية.

كما تناول وزير الخارجية الأزمة في سورية، حيث أكد على أن الحل السياسي هناك بات أمرا ملحا يتطلب التوصل لتسوية سياسية شاملة، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (2254)، بشكل يحقق وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وسلامة مؤسساتها، ووقف نزيف الدم، والقضاء التام على الإرهاب.

كما أشار إلى الأزمة الممتدة في اليمن والتي تتطلب أيضا تنفيذ الحل السياسي وإنهاء التدخلات الخارجية من أطراف إقليمية غير عربية.

وأفاد حافظ، بأن الوزير شكري تطرق خلال الندوة إلى تطورات القضية الفلسطينية، وضرورة تحقيق السلام العادل والشامل وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يتطلب التصدي لأي إجراء أحادي الجانب كضم إسرائيل لأراض في الضفة الغربية، والذي يعد إجراء مرفوضا من شأنه القضاء على فرص إعادة إحياء المسار التفاوضي على أساس حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام والشرعية الدولية ومقرراتها.

وذكر أن وزير الخارجية أبرز ضرورة ترسيخ مبدأ التعاون والتضامن لمواجهة التحديات الدولية والإقليمية المختلفة وعلى رأسها جائحة كورونا والتي تتطلب توفير الدعم للدول النامية لتجاوز آثارها الاقتصادية السلبية من خلال تقديم حزم تحفيزية لاقتصاداتها، وتخفيف أعباء الديون المتراكمة عليها، والاستفادة من الأدوات المتاحة لدى مؤسسات التمويل الدولية فضلا عن حفظ السلم والأمن الدوليين وإنهاء النزاعات القائمة، والسعي لإقامة منظومة دولية أكثر عدلا تسمح للدول النامية بنفاذ أكبر إلى التكنولوجيا والدواء وتدفع بالنمو في قطاعات اقتصادية أكثر استدامة بما يعود بالنفع على الجميع.

وزير الكهرباء عن إصابته بـ «كورونا»: إشاعة

د. محمد شاكر

وكالات: أكد الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة أنه بصحة جيدة، نافيا الشائعات التي ترددت خلال الساعات القليلة الماضية والتي تزعم إصابته بفيروس كورونا المستجد.

وأضاف شاكر، أنه تابع عمله امس من داخل مكتبه بديوان عام الوزارة منذ الساعة الـ 8 صباحا، لافتا إلى أنه لم يتغيب عن الوزارة يوما واحدا منذ أزمة كورونا التي تعاني منها البلاد.

وناشد شاكر، الجميع بضرورة تحري الدقة قبل نشر أي معلومات بشكل عام وعن كورونا بشكل خاص لعدم إثارة البلبلة بين المواطنين.

طيب!!!
بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

«الاغتيال».. في زمن الكورونا

ما حدث ويحدث وسيحدث لا يجب ولا يمكن السكوت عنه، أو تركه ليستفحل أكثر مما هو مستفحل، فقد تجاوز الأمر مراحل: انتهاك الخصوصية، وانعدام الأدب وقلة الوعي والتدخل فيما لا يعنينا، والوقاحة والسفالة والإزعاج.. والتحرش ليصل إلى مستوى «الاغتيال المعنوي».. فكيف أصبحنا هكذا؟

.. لم يبدأ الأمر مع توحش جماعات التشجيع الرياضي «الألتراس» في الثمانينيات والتسعينيات، ولكن أعتقد أنه بدأ في عصر ما قبل «الانترنت» في السبعينيات من القرن الماضي، عندما سمحت قوى المجتمع وأيضا السلطة بتجاوز بعض الإعلاميين في النقد ليصل إلى حد السب، ومثل ذلك لبعض معتلي المنابر المختلفة ليسبوا ويشتموا ويقذفوا رموز الفن والأدب بأقذع الألفاظ وأحطها ونشر هذا «الانحطاط» على شرائط كاسيت غلافها الدفاع عن الأخلاق، وداخلها «سوس» ينخر في ثوابت الأخلاق!!

وفي زمن «الانترنت» تحول سكارى الحانات وأسافل البشر إلى أصحاب آراء يمتلكون قوة «المتابعين» (Followers) لمجرد أنهم يمسكون بهاتف به كاميرا ومتصل بالشبكة العنكبوتية، ويستخدمون ألفاظاً بذيئة وعبارات وتشبيهات وصورا لم يعتدها البشر الطبيعيون، وفي غيبة من ردع أو عقوبة، تحول الأمر إلى «غابة» يفترس فيها وحوش قلة الأدب البشر الآخرين!

واقعة كابتن الزمالك محمود عبدالرازق «شيكابالا» وابنه الرضيع آدم، وما تعرضا له من سباب وعنصرية بغيضة تتعلق باللون، وهو ما لم نعرفه في مجتمعنا المصري من قبل!

ثم جاءت واقعة ابنتي الفنان شريف منير، وما تعرضتا له مع والدهما من إزعاج وتحرش وتنمر وسباب ووضاعة وهجوم سافل تخطى مراحل التجريح، ليكشف عن وجه «سيكوباتي» بشع لم نكن نعرفه، وإذا عُدنا بالذاكرة لوجدنا عشرات الشخصيات التي تعرضت للاغتيال المعنوي، ولكن ربما زاد كثيرا في زمن الكورونا وزيادة الفراغ!!

ولا يفوتني أن الاغتيال المعنوي تجاوز استهداف الأفراد، ليصل الى الشعوب والزعماء والرموز، فيخرج مواطن أو مواطنة، مصري أو عربي ليبث مقطعا يسبُّ فيه شعوبا بأكملها برؤسائها وملوكها وأمرائها، ويصفهم بأسوأ الصفات وأقذع الألفاظ، ثم يغلق هاتفه ويضع رأسه على وسادته آمنا.. مطمئنا!!

أعتقد أن على أجهزة الأمن أن تتصدى وبحزم وحدّة، مطبقةً القانون بحسم لإيقاف هذا الهراء وتقديم هذه الكيانات المشوهة للقضاء وتطهير مجتمعاتنا منها.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

عبد العال: انتخابات 2012 جاءت بكوارث ومصائب تعاني منها مصر حتى الآن

البرلمان يوافق مبدئياً على مشروع قانون «الشيوخ»: 100 مقعد للفردي.. ومثلها للقائمة المغلقة

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال رئيس مجلس النواب د.علي عبدالعال إن الانتخابات التي جرت في عام 2012 جاءت بكوارث ومصائب تعاني منها مصر حتى الآن، لافتا إلى أن الضمانة الوحيدة لإرادة الناخبين هي احترام نزاهة الانتخابات.

جاء ذلك في معرض تعقيب عبدالعال على مقترح للنائب هيثم الحريري ـ في الجلسة العامة امس ـ بأن تكون القائمة نسبية وليست مطلقة في مشروع قانون إصدار قانون مجلس الشيوخ، على غرار انتخابات مجلس الشورى في عام 2012.

من جانبه، قال النائب محمد أبو حامد إنه ليس هناك في تاريخ مصر السياسي ما هو أسوأ مما حدث في الانتخابات التي جرت عام 2012، مضيفا: «إن هذه الانتخابات شهدت استغلالا دينيا واستخداما للمال السياسي في أبشع صوره».

إلى ذلك، وافق مجلس النواب بصفة مبدئية امس، على مشروع قانون بإصدار قانون مجلس الشيوخ.

د.علي عبدالعال

جاء ذلك بعد عرض تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، عن مشروع القانون المقدم من النائب عبدالهادي القصبي وأكثر من عشر عدد أعضاء المجلس بقانون مجلس الشيوخ، وأربعة مشروعات قوانين مقدمة في ذات الموضوع من النواب عبدالمنعم العليمي، وسلامة الرقيعي، وشريف نادي، وأكثر من عشر عدد أعضاء المجلس.

وينص مشروع القانون على أن يشكل مجلس الشيوخ من 300 عضو، وينتخب ثلثا أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن 10٪ من إجمالي عدد المقاعد، ويكون انتخاب مجلس الشيوخ بواقع 100 مقعد بالنظام الفردي، و100 مقعد بنظام القوائم المغلقة المطلقة، على أن يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما.

كما ينص مشروع القانون على أن تقسم جمهورية مصر العربية إلى 27 دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، و4 دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم، يخصص لدائرتين منهما 15 مقعدا ، ويخصص للدائرتين الأخريين 35 مقعدا، وينتخب عن كل دائرة عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها، بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات.

وبحسب مشروع القانون، يجب أن تتضمن كل قائمة انتخابية عددا من المترشحين يساوي العدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين مساويا له، ويتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها 15 مقعدا ثلاث نساء على الأقل، كما يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها 35 مقعدا سبع نساء على الأقل.

خارطة طريق للتعليم عن بُعد

د. نبيل بهجت

تعقيباً على مقال مستشار الإدارة العامة الزميل حسام فتحي «التعليم.. في زمن الكورونا»، المنشور يوم الاثنين بتاريخ 15 من يونيو الجاري، أرسل لنا الملحق الثقافي المصري السابق بالكويت، أستاذ ورئيس قسم المسرح بجامعة حلوان د.نبيل بهجت، مقالا، ونحن إذ نشكره على اهتمامه، ونود من القراء والمسؤولين الاستفادة من المعلومات التي أوردها د.نبيل.. وإلى نص المقال:

طيب!!!
بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

«التعليم».. في زمن الكورونا

أصبح التعليم عن بُعد حلا عمليا لما نعانيه من قلة الأبنية والمؤسسات أو الموارد المختلفة، إذ جاءت «كورونا» لتفرض عالما جديدا يؤسس على مفاهيم التباعد، لذا ستنشط بشدة في الفترات القادمة التطبيقات الذكية التي ربما تعتمد عليها الحكومات لتلغي جزءا كبيرا من المؤسسات القديمة.

ويأتي التعليم ضمن أولويات المرحلة، حيث يمثل أمناً إستراتيجيا لمستقبل الأمم، إن ما فرضته الأزمة الحالية يدفعنا بقوة إلى البداية في تحويل المناهج والمقررات الدراسية لصيغ الكترونية يسهل عرضها والتعامل معها عن بُعد.

وبالنظر الى مستويات التعليم المختلفة، نجد أن مسؤولية تطوير المحتوى التدريسي في مرحلة الجامعة تقع على الأستاذ الجامعي، لذا لا بد أن نطلق دعوة من الآن يتبناها السيد الدكتور وزير التعليم العالي لتحويل المقررات الدراسية الى الأساتذة بصيغ الكترونية، وبالطبع سنواجه مشكلات أبسطها أن بعض العلماء والأساتذة الأجلاء أصحاب الخبرات المختلفة خاصة المتفرغين منهم سيصعب عليهم الأمر، لذا تكلف الهيئات المعاونة من معيدين ومدرسين مساعدين بمتابعة الأمور معهم.

تلك الخطوة لها فوائد عديدة منها زيادة المحتوى الرقمي العلمي باللغة العربية على شبكات التواصل الاجتماعي، وسهولة الوصول إلى المقررات الدراسية لكل أستاذ، وسهولة متابعة عملية التدريس وفحص المحتوى بما يتناسب مع اللوائح التدريسية، وسهولة التواصل مع الطلاب واستمرار هذا التواصل خارج قاعات المحاضرات، وأخيرا تخفيف العبء على الأسرة المصرية بمحاصرة ظاهرة الكتاب الجامعي بالإضافة الى تأسيس مجتمع علمي تعليمي جديد يقوم على المشاركة وتبادل المعرفة ومبدأ الإتاحة.

وأعتقد أن الشهور القادمة يمكن أن تحمل تكليفا من السيد الوزير للأساتذة با لجا معا ت المصرية لتسليم مقرراتهم على هيئة محتوى رقمي مع بداية العام الدراسي الجديد، أما بالنسبة للتعليم قبل الجامعي فأظن أن لوزارة التربية والتعليم باعا طويلا بمراكزها المختلفة، أيضا مركز تطوير المناهج أو المراكز البحثية والمختصة بالتعليم عن بُعد في هذا المجال فقط علينا إتاحة ما تم العمل عليه لسنوات متراكمه للطلاب.

أعلم أن هذا الأمر سيضر بمصالح القائمين على الكتاب الورقي التي تصل الاستفادة منه لما يمكن وصفه بأنه اقتصاد مواز داخل المؤسسات التعليمية، كما سيسهم هذا المحتوى ـ الذي لا أشك بأن كوادر المراكز المتخصصة في وزارة التربية والتعليم تعمل عليه منذ سنوات وأنتجته ـ في مواجهة مافيات الدروس الخصوصية ومجمعات الدروس الخصوصية (السنتر) الذي يمثل اقتصادا موازيا للدولة.

علينا أن نستثمر الأزمة لنخرج منها بأفضل النتائج، ولو نجحنا في تطوير منظومة التعليم لنجعلها تعليما عن بُعد، أظن أن الدولة والأسرة المصرية ستوفر مليارات مهدورة تصب في يد قلة لها مصلحة واضحة في عدم تطوير التعليم لتستفيد من المنظومة القديمة التي تخلفت زمنيا عن اللحظة، وأخيرا لا خلاص إلا بالتعليم، والتجارب العالمية أثبتت ذلك في بلدان مختلفة كسنغافورة وغيرها، فلنجعل من «كورونا» سبيلا لبناء خارطة طريق نحو تعليم أفضل وعن بُعد.

لنقل أي حالة اشتباه إصابة بكورونا واتباع خطط الإخلاء المقررة لأقرب مستشفى مجهز لاستقبال الحالات

560 سيارة إسعاف مجهزة لتأمين لجان الثانوية العامة

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلنت د.هالة زايد، وزيرة الصحة والسكان، عن خطة الوزارة للتأمين الطبي خلال فترة امتحانات الثانوية العامة، موضحة انه تم تخصيص 560 سيارة إسعاف ونشرها في محيط اللجان المقرر عقد الامتحانات بها لنقل أي حالة اشتباه إصابة بكورونا واتباع خطط الإخلاء المقررة لأقرب مستشفى مجهز لاستقبال الحالات، بالإضافة إلى توفير سيارة إسعاف مجهزة داخل مقرات التصحيح، كما تم تشكيل غرفة طوارئ تعمل على مدار الساعة، برئاسة د.محمد جاد، رئيس هيئة الإسعاف لمتابعة البلاغات الواردة من داخل اللجان.

كما وجهت وزيرة الصحة والسكان بتشكيل غرفة عمليات مركزية لمتابعة التأمين الطبي للطلاب داخل اللجان برئاسة د.محمد ضاحي، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي، بالإضافة إلى غرف أخرى داخل مقرات فروع الهيئة على مستوى محافظات الجمهورية، لمتابعة سير العمل وإرسال تقرير يومي إلى الغرفة الرئيسية.

وأوضح بيان، أنه تم توفير فريق طبي يتكون من (أطباء، تمريض، زائرات صحيات) للعمل داخل لجان الامتحانات، لافتا إلى أن الفريق الطبي سيتواجد باللجان قبل دخول الطلاب للتأكد من تطهير وتعقيم اللجان، والتأكد من مسافات للتباعد بين الطلاب داخل اللجان بحيث تكون المسافة بين الطالب والآخر لا تقل عن مترين، بالإضافة إلى التأكد من التهوية الجيدة للجان.

وأضاف انه سيتم توفير كواشف حرارية لقياس درجات الحرارة، حيث سيقوم الفريق الطبي، بقياس درجة الحرارة لكل طالب قبل دخول اللجنة مع تطهير الأيدي بالكحول، والتأكد من توفير الوسائل الوقائية والحماية الشخصية باللجان، والتزام الجميع بارتداء الكمامات بالإضافة إلى توفير أدوية الطوارئ والإسعافات الأولية لعلاج حالات الطوارئ داخل اللجان، كما سيتولى الفريق الإبلاغ الفوري عن أي حالة ارتفاع في درجة الحرارة والاتصال بالإسعاف تحت إشراف رئيس اللجنة.

وأشار إلى أن الفريق الطبي سيقوم أيضا بالمرور المستمر على اللجان، والتأكد من تطبيق كل الإجراءات الوقائية والاحترازية والتباعد، والتواجد حتى خروج آخر طالب من اللجنة للاطمئنان على سلامة كل الطلاب.

ولفت إلى أنه تم التنسيق بين كل من الهيئة العامة للتأمين الصحي والهيئة العامة للإسعاف لتوفير وتوزيع تمركز سيارات الإسعاف في مناطق اللجان، كما سيتم التنسيق مع قطاع الطب العلاجي، وتحديد مستشفيات الإحالة في حالة الطوارئ، بالإضافة إلى التنسيق مع قطاع الطب الوقائي ومديريات الشؤون الصحية بالمحافظات للتأكد من توفير مستلزمات الوقاية، ومتابعة اتخاذ كل الإجراءات الوقائية والاحترازية.

وأضاف ان الخطة تضمنت أيضا التنبيه على جميع المستشفيات بمراجعة التجهيزات الطبية والأدوية الإضافية والمستلزمات الطبية مع توفير مخزون احتياطي بمخازن الإدارة المركزية للرعاية الحرجة والعاجلة لسهولة الوصول إليها عند الحاجة.

وذكر أنه تم التشديد على كل مديريات الشؤون الصحية برفع درجة استعداد فريق الانتشار السريع بكل محافظة للتأمين الطبي والدعم الطارئ عند حدوث أي طارئ على مستوى الجمهورية، كما تضمنت الخطة زيادة أعداد الأطباء النوبتجيين بقسم الطوارئ خلال الفترة المذكورة إلى الضعف، وتوفير عدد من الأسرة بالأقسام الداخلية ذات العلاقة بالطوارئ.